ردٌ نقدي على مقالةٍ حول الفكر السياسي عند الإمام شمس الدين

إلهام شمس الدين

وردتنا هذه الرسالة النقدية لمقال نشر حول الفكر السياسي عند المرحوم الشيخ محمد مهدي شمس الدين نشر في العدد المزدوج (٦-٧)، وإننا مع احترامنا وتقديرنا للكاتب الفاضل[١]، نستجيب بل ونرحب بالرد النقدي على أي مقالة تنشر في مجلتنا كائناً من كان الناقد أو المنتقد؛ وعلى أساس هذه السياسة ننشر ما ورد في هذه الرسالة كما وردت إلينا، رغم أننا قد لا نتفق بالضرورة مع بعض ما ورد فيها.

وقد ورد في المقالة: «*...إلا أن إصرار المجلة على متابعة مسيرتها... في نقد هذا الرجل...*»، فنقول: إن المجلة كانت وما تزال -في حياة الشيخ المرحوم وبعد وفاته- تُكِنُّ له الاحترام والتقدير، وترى في فكره وفهمه الاجتهادي ما يستحق التوقف والتفكير فيه، ولا تهدف من نقده، إلى التشويش عليه، بقدر ما تهدف إلى تظهير فكره وإبرازه، فإن من قضى من عمره أكثره في العمل العلمي والتنظيري يستحق أن يُنْتَقَد ويُتَأَمَّل في فكره.

ولا يعني نشر المجلة أنها تؤيد هذا النقد بالضرورة كما أنها لا ترفض نشر ما لا ينسجم مع آراء العاملين فيها وتوجهاتهم، بل كل ما تصر عليه المجلة هو الالتزام بالخط العلمي العام ولذلك ننشر في بعض الأحيان الشيء ونقيضه إذا حاز كل منهما شرف البحث العلمي والاندراج تحت عنوان الفكر.

وعلى أي حال نشكر الكاتب الكريم رغم أننا قد لا نتفق مع ما في المقالة من قسوة في النقد قد لا يغفرها ما ورد فيها من اعتذار، كما وندعو كل القرّاء الكرام، وبخاصة أهل القلم والفكر منهم إلى اعتبار هذه المجلة منبراً حراً للنقاش وميداناً للفكر البعيد عن كل ذاتية وشخصانية، وكما يحلو لأحد الإخوة أن يعبِّر: «*نحن مع الاجتهاد لا مع اجتهادٍ محدد*».

المحرر

أتحفتنا مجلة الحياة الطيبة في عددها المزدوج (٦-٧) الذي خصصته للبحث في تجديد الفقه ومشكلاته، بمقالة تعرض فيها كاتبها لبحث ودراسة الفكر السياسي عند الإمام محمد مهدي شمس الدين(رحمه الله). وما كانت أرغب في الرد أو النقد لهذه المقالة لما كنت أحسبه رغبةً مشروعةً من الكاتب في الوصول إلى المجد من باب شمس الدين، فلم أرد الحؤول دون ذلك، أو الإسهام في تكريسه بالرد، إلا أن إصرار المجلة على متابعة مسيرتها -حيث يشتمل عدد آخر وهو التاسع على مقالة أخرى في هذا الاختصاص- في نقد هذا الرجل الذي رحل حاملاً معه حسناته وسيئاته ونسأل الله له الزيادة في الأولى والتجاوز عن الثانية؛ هذا الإصرار دعاني إلى امتشاق القلم وخوض عباب هذه التجربة من باب «مكره أخوك لا بطل»، وأتمنى على مجلتكم الموقرة نشر هذا الرد في الباب الذي ترونه مناسباً، رغم أننا لم نتعود حتى الآن في عالمنا المسمى ثالثاً نقد الذات أو السماح بنقدها.

وعلى أي حال، فإن الكاتب الموقَّر بدأ مقالته بسرد تاريخي لمسيرة الفكر السياسي في المجالين السني والشيعي، فأكثر وأطال من غير ما داع أو ضرورة، حيث بدا مقاله أشبه ببحث صفي يريد منه الطالب أن يسحر أستاذه بكثرة مصادره وسعة اطلاعه، غافلاً عن أن الأستاذ الذكي لا يخفى عليه إمكان الرجوع إلى كتاب واحد واعتماد مصادره من غير رجوع إليها بلا واسطة، ودع عنك ذلك، فلا أريد الحكم على الرجل غيابياً أو تنصيب نفسي واعظاً في أخلاقيات البحث العلمي، لكن طول المقدمة استفزني، خاصة عندما لاحظت وعد الكاتب بالرجوع إلى كتابات الإمام شمس الدين في كتبه ومقالاته المنشورة في الدوريات المختلفة، ولكن بالرجوع إلى مصادره وجدنا أنه لا يرجع إلا إلى ثلاثة من كتبه ولم نجد له إحالة إلى أي دورية من الدوريات التي وعد بها. وما زاد الطين بلة أنني عددت إحالاته فوجدتها بالعد والنقد إحدى وسبعين إحالة منها إحدى وثلاثين مرة تكرّم الكاتب فيها بالرجوع إلى كتب الإمام شمس الدين مع أنه هو موضوع البحث ومحوره.

ويسعى الكاتب من خلال مقالته إلى تسجيل عدة اعتراضات على الإمام يمكن اختصارها بما يلي:

تحرُّر الإمام أم حريته:

يدعي الكاتب أن الموقف الشيعي من مسألة الدولة «يتمحور بشكل عام حول مرجعية النص مضافاً إلى المواقف المعقلنة»[٢]. ولا أريد الوقوف مطولاً عند هذا الاختصار للفكر السياسي الشيعي؛ كي لا أحيد عن الهدف الذي امتشقت القلم

لأجله. وإنما أرغب في التركيز على نسبة التحرر من «الاعتبارين» التي تفضل الكاتب الموقر بها الإمام شمس الدين، ولا أدري أذما أراد بها أم مدحاً؟ ولكن الذي عجزت عن فهمه بعد طول تفحص هو كيف فهم الكاتب من كلمات الإمام تحرراً من الاعتابين، مع أن الإمام يريد أن يقول مرة: إن الارتكاز إلى النص في الفكر الشيعي خاص بمرحلة معينة لا تشمل زماننا هذا، لأن النص على إمام بعينه توجه إلى الأئمة المعصومين وحدهم، والآن نحن في عصر الغيبة، وبالتالي لا تنطبق النصوص على عصرنا[٣]. وفي المورد الثاني يريد أن يقول الإمام: إن الإسلام كل لا يقبل التجزئة والتفكيك[٤]، فكيف يمكن استفادة التحرر من الاعتبارين من العبارتين؟ علماً أنني أرى: أن الإمام شمس الدين حر، وليس متحرراً وشتان بين الوصفين.

السلطة واحدة عند الإمام متعددة عند غيره:

يعدد الكاتب معاني الولاية في اصطلاحات العلوم المختلفة ويرتب على ذلك أن الإمام شمس الدين لا يميز بين سلطة وأخرى. ولكنه غاب عن ذهنه أنه لا يخفى على ذي مسكة أن السلطة ليست واحدة بل هي متعددة بتعدد الزاوية التي ننظر إليها منها. وبالتالي فإننا عندما نقول: إن السلطة واحدة، لا نقصد إلا كونها واحدة من حيث هي ممارسة للحاكمية على الآخر، وإلا هل يمكن للإمام شمس الدين الذي يرى ولاية الأمة على نفسها أن لا يفرق بين سلطة تختارها الأمة، وبين سلطة تختار الأمة، فتتحكم برقاب العباد والبلاد؟ ومن العجيب ما استنتجه الكاتب من عبارات شمس الدين وأنه يدعو إلى سلطة مشاعة بين النظريات السياسية! ما عشت أراك الدهر عجباً.

الفصل بين الدين والدولة:

ولا ينقضي العجب من نسبة التفكيك بين الدين والدولة إلى الإمام شمس الدين وهو صاحب كتاب العلمانية وهو الذي نقل عنه الكاتب نفسه قوله: إن الإسلام كل لا يمكن تجزئته أو تفكيكه ولا أرى في هذا الاستنتاج وما شابهه إلا افتئاتاً على العلم والعلماء، أو جهالة من الكاتب بأصول الكتابة وتحليل النصوص.

التهافت الداخلي في فكر شمس الدين:

يرى الكاتب أن فكر الإمام شمس الدين متهافت؛ لأنه يتوصل إلى أحكام لا تنسجم مع ما يؤمن به، ويشير إلى عدم إمكان الجمع بين القول بولاية الأمة على نفسها، وبين القول بتحديد صلاحيات الحاكم والدعوة إلى عدم تركيز السلطات بيد شخص واحد، أو عدد قليل من الأشخاص. ولكن الغريب في الأمر أن هذا من البديهيات التي توجد في كل الأنظمة الدينية والوضعية ومع ذلك لا يشعر أحد

بغرابتها أو عدم إمكان الجمع بين القول بالولاية والقول بالتقييد لها بقيود ومحددات ما، فعندما نعطي الولاية للأب على مال ابنه نقيد هذه الولاية بقيود متعددة، وكذلك فإننا نعطي الولاية للمرء على نفسه، إلا أننا لا نسمح له بالكثير من التصرفات كالانتحار مثلاً. والديمقراطية أيضاً هي قول بولاية الأمة على نفسها، إلا أنها لا تجيز للأمة أن تولي على نفسها حاكماً مستبداً يسلبها حريتها وإرادتها. ولا أدري كيف استغرب الكاتب الموقر هذا الجمع ونطق دون رحمة بالحكم بالتنافي بين الأمرين، كقاض جفت عروق عواطفه من كثرة ما حكم بالإعدام على من يستحق فاستسهل الحكم على من لا يستحق.

الإزدواجية المنهجية:

يتهم الكاتب الإمام شمس الدين بالإزدواجية المنهجية لأنه يحمل على علم أصول الفقه في موارد متعددة (مجلة المنطق، العدد ١١١)، ولكنه في البحث عن الولاية والحاكمية يستخدم مفردات هذا العلم وأدواته. ولكن خفي على كاتبنا المحترم أن الدعوة إلى تغيير منهج الفقه والاستنباط الفقهي، والاعتراف بعجزه عن مواكبة التطورات التي طرأت على الحياة الإنسانية شيء، والاستفادة من بعض مفردات قواعد هذا العلم الذي خدم الفقه الإسلامي لقرون متمادية شيءٌ آخر. وبعبارة أخرى، لا مانع من الدعوة إلى ابتكار منهج جديد والإبقاء على فكرة قديمة. ولا يفوتني الاعتراف بعجزي عن فهم تمام مراد الكاتب من هذه العبارات التي أكثَرَ فيها من الثبوت والثبات والإثبات والتثبت المثبت وغيرها من المشتقات، وأعتقد أن سبب هذا التعقيد هو أن الكاتب دخل إلى ميدان ليس من أهله، فخانته العبارات، وضاقت به السبل عن التوصل إلى بيان مراده.

وفي الختام أرجو أن أكون أديت شيئاً من حق الإمام على الأمة بالدفاع عنه عندما عجز عن الدفاع عن نفسه بعد أن أسكته داعي الله، وأتمنى أن لا أكون قد أسفت في نقدي، فتجاوزت حدود الأدب مع الكاتب الكريم. وإن كنت قد فعلت ذلك، فقد جرني إلى ذلك بعض الترابط بين الكاتب وما يكتب، فلعل نقد المكتوب يجر إلى نقد الكاتب أحياناً. وحسبي أنني لم أسع إلى ذلك عامداً، والسلام.

الهوامش

(١) لأنه استخدم صيغة المذكر في مقالته، رغم ندرة استخدام اسم «إلهام» للمذكر. (المحرر)
(٢) الحياة الطيبة، العدد ٦ و٧، ص ١٣٢.
(٣) محمد مهدي شمس الدين، التجديد في الفكر الإسلامي، دار المنهل، ص ٤٦
(٤) الاجتماع السياسي، ص ٥٢.